

Distr.: General
1 August 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 140 من جدول الأعمال المؤقت*

الميزانية البرنامجية لعام 2020

التقرير المرحلي السنوي الثامن عشر عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم التقرير المرحلي السنوي الثامن عشر عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر عملاً بالفقرة 34 من الجزء ثانياً من قرار الجمعية العامة 292/57. ويتضمن هذا التقرير معلومات مستكملة عن حالة المشروع منذ صدور التقرير المرحلي السنوي السابع عشر (A/74/302). وهو يتناول أيضاً مسائل أثارها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في أحدث تقرير لها عن المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/74/573).

والمنظمة لا تزال طرفاً في قضيتي تحكيم مع الشركة القائمة على إدارة التشييد في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر. وقد أصدرت هيئة التحكيم قراراً نهائياً في إحدى القضيتين، رُفضت فيها جميع المطالبات الموضوعية الموجهة ضد الأمم المتحدة، وأمر المتعاقد بتسديد نحو 550 000 دولار من التكاليف التي تكبدتها الأمم المتحدة في التقاضي بشأن تلك المطالبات. وأحرز التقدم أيضاً في عملية التحكيم في القضية الأخرى مع اختتام المرحلة الأولى من مراحلها الثلاث. فحسب قرار التحكيم، أمرت الأمم المتحدة بدفع نحو 3,25 ملايين دولار من أصل 17 مليون دولار كانت موضع النظر في الأصل، يتم تمويلها من تصفية الالتزامات المحتفظ بها ريثما يتم البت في جميع الإجراءات القانونية. ويُطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علماً بهذا التقرير.

* A/74/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

170920 090920 20-10609 (A)



أولاً - معلومات أساسية

- 1 - لقد كان المخطط العام لتجديد مباني المقر (المخطط العام) أكبر وأشمل مشروع تشييد وتجديد تنفذه الأمم المتحدة. وحقق المشروع أهدافه في احترام التصميم التاريخي الأصلي لمجمع المقر والحفاظ عليه، مع تحديث المرافق في الوقت نفسه بما يستوفي المعايير السائدة من حيث تسهيلات الوصول والسلامة والأمن والتجهيزات التكنولوجية.
- 2 - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقارير سنوية عن التقدم المحرز، والجدول الزمني، والتكلفة المتوقعة حتى الإنجاز، والحالة المالية للمخطط. وهذا التقرير هو التقرير الثامن عشر الذي يُقدم إلى الجمعية العامة.

ثانياً - الأنشطة المتبقية

- 3 - كما ورد في التقرير المرحلي السنوي السابع عشر، تم إنجاز جميع أعمال التشييد وما يتصل بها من الأنشطة الإدارية اللازمة لإغلاقه، باستثناء ما يتعلق بقضيتي التحكيم. وفي تموز/يوليه 2020، أصدرت هيئة التحكيم قراراً نهائياً في إحدى القضيتين، رُفضت فيه جميع المطالبات الموضوعية الموجهة ضد الأمم المتحدة. وأحرز التقدم أيضاً في عملية التحكيم في القضية الأخرى مع اختتام المرحلة الأولى من مراحلها الثلاث. فحسب قرار هيئة التحكيم، أمرت الأمم المتحدة بأن تدفع لشركة سكانسكا نحو 3,25 ملايين دولار من أصل 17 مليون دولار كانت موضع النظر في الأصل. وترد تفاصيل ذلك في الفرع رابعاً من هذا التقرير.

ثالثاً - تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات

- 4 - ظلت لدى الإدارة 15 توصية لم يتم البت فيها حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، نُفذت منها ست توصيات أُغلقها مجلس مراجعي الحسابات في وقت لاحق. وترد معلومات مستكملة عن التوصيات التسع المتبقية في مرفق هذا التقرير. وقد طلبت الإدارة إغلاق سبع من التوصيات التسع، ولا تزال توصية واحدة تنتظر نتيجة المنازعة التي لم يتم البت فيها بعد ويجري حالياً تنفيذ توصية واحدة.

رابعاً - فوائد المخطط العام لتجديد مباني المقر: أوجه الكفاءة في خدمات المرافق

- 5 - وردت في التقارير المرحلية السابقة معلومات شاملة عن الفوائد التي حققها المخطط العام لتجديد مباني المقر، تضمنت تفاصيل عن النقص من استهلاك الطاقة وعن تحقيق وفورات نقدية.
- 6 - وأشار في التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر إلى أن فوائد قابلة للقياس الكمي تحققت عن طريق تحسين الأداء البيئي، حيث انخفض استهلاك الطاقة والمياه بنسبة 50 و 40 في المائة على التوالي (A/70/343، الفقرة 31). بيد أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لاحظت أن أوجه الكفاءة المذكورة تُحسب بناء على النماذج الهندسية بدلاً من أن تستند إلى بيانات فعلية، وأوصت باستخدام البيانات الفعلية لإثبات تحسن الأداء (انظر A/70/441، الفقرة 17). وأوضح أن إجراء مقارنة ذات مغزى بين الاستهلاك قبل المخطط العام لتجديد مباني المقر وبعده لن يكون ممكناً إلا بعد هدم مبنى المرج الشمالي (انظر A/71/5 (Vol. V)، الفقرة 73)، الذي تم في كانون الثاني/يناير 2016.

7 - ومن أجل توفير معلومات شاملة وقاطعة عن أوجه الكفاءة التي حققها المشروع في جميع خدمات المرافق، تم استعراض البيانات المستمدة من التقييم البيئي الأساسي للمقر، الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتمت مقارنتها بالمعلومات المتعلقة باستهلاك خدمات المرافق التي يتم جمعها سنويا لأغراض جرد غازات الدفيئة لمنظومة الأمم المتحدة. وتمثل الهدف من ذلك التقييم في وضع بيان دقيق للأداء البيئي للمجمع قبل تجديده، مع تحديد عام 2007 باعتباره سنة مرجعية. ويتضمن الجدولان 1 و 3 مقارنة بين بيانات عام 2007 وبيانات ما بعد المخطط العام لتجديد مباني المقر المتعلقة بعامي 2016 و 2017. ولم تعد التغييرات في الاستهلاك بعد عام 2017 تُعزى إلى المخطط العام لتجديد مباني المقر لأنها ناتجة عن التدابير الإضافية الرامية إلى تحقيق أوجه الكفاءة وعن التغييرات في شغل المباني الناتجة عن أماكن العمل المرنة.

الجدول 1

مقارنة استهلاك الطاقة بين عام 2007 (قبل المخطط العام) وعامي 2016 و 2017 (بعد المخطط العام)

(الوحدات حسب فوترتها)

الطاقة	خط الأساس عام 2007	2016	2017	المتوسط 2016-2017	التغير (النسبة المئوية)
الكهرباء (كيلو وات/ساعة)	44 858 160	38 279 200	34 810 133	36 544 667	(19)
البخار (بالآلاف الأرتال)	455 443	81 004	114 603	97 804	(79)
الغاز (بالتيرم 100 000 وحدة حرارية بريطانية)/مائة قدم مكعبة	15 849	18 766	16 428	17 597	11

الجدول 2

مقارنة استهلاك الطاقة بين عام 2007 (قبل المخطط العام) وعامي 2016 و 2017 (بعد المخطط العام)

(بالآلاف الوحدات الحرارية البريطانية)

الطاقة	خط الأساس عام 2007	2016	2017	المتوسط 2016-2017	التغير (النسبة المئوية)
الكهرباء	153 056 042	130 608 630	118 772 174	124 690 402	(19)
البخار	543 798 942	96 718 776	136 835 982	116 777 379	(79)
الغاز	1 584 900	1 876 600	1 642 800	1 759 700	11
المجموع	698 439 884	229 204 006	257 250 956	243 227 481	(65)

ملاحظة: بيانات مستمدة من التقييم البيئي السابق للمخطط العام لتجديد مباني المقر وقوائم الجدر السنوي لغازات الدفيئة. وتُعزى الاختلافات عن أرقام الاستهلاك الواردة في التقارير السابقة إلى التعديلات التي أُجريت على فواتير شهري كانون الأول/ديسمبر 2016 وكانون الثاني/يناير 2017، وإلى تقريب عوامل التحويل.

الجدول 3

مقارنة استهلاك المياه بين عام 2007 (قبل المخطط العام) و عامي 2016 و 2017 (بعد المخطط العام)

(مئات الأقدام المكعبة)

خط الأساس عام 2007 ^(أ)	2016	2017	المتوسط 2016-2017	التغير (النسبة المئوية)
222 384	42 815	62 417	52 616	(76)

(أ) بيانات مستمدة من التقييم البيئي السابق للمخطط العام لتجديد مباني المقر، بعد تعديلها استناداً إلى استعراض أجري لفواتير عام 2007 من أجل ضمان إمكانية المقارنة. ويبلغ التغير 2 في المائة من متوسط التغير في النسبة المئوية.

8 - وبالمقارنة مع خط الأساس لعام 2007، بلغ متوسط الانخفاض الفعلي في استهلاك الطاقة في عامي 2016 و 2017 نسبة 65 في المائة. وأظهرت التقارير المرحلية السنوية السابقة حدوث انخفاضات تراوحت بين 55 و 59 في المائة عن عام 2006. وتجدر الإشارة إلى أن تغيرات الطقس تُعد من بين المسببات الرئيسية لتغيرات الاستهلاك، مما يجعل من الصعب مقارنة سنة بسنة أخرى. بيد أن على الرغم من تلك التغيرات، فإن البيانات الفعلية تثبت باستمرار أن مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر حقق الانخفاض المتوقع في استهلاك الطاقة بنسبة 50 في المائة أو تجاوزه.

9 - وبلغ متوسط الانخفاض الفعلي في استهلاك المياه عن عام 2007 مقارنة بعامي 2016 و 2017 نسبة 76 في المائة، وهو ما يزيد بكثير عن الانخفاض المتوقع البالغ 40 في المائة.

10 - وختاماً، فقد تجاوز المخطط العام لتجديد مباني المقر أهدافه المتمثلة في تحقيق فوائد قابلة للقياس الكمي في استهلاك خدمات المرافق عن طريق تحسين الأداء البيئي.

خامساً - الحالة المالية

11 - يبلغ التمويل الإجمالي المعتمد لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر 2 150,4 مليون دولار، ويشمل الاعتمادات المرصودة لنطاق المشروع الأصلي، وقدرها 1 876,7 مليون دولار، والهبات البالغة قيمتها 14,3 مليون دولار، ومجموع إيرادات الفوائد واحتياطي رأس المال، وقدره 159,4 مليون دولار، والمبلغ المخصص لتمويل تعزيز النظم الأمنية، وقدره 100,0 مليون دولار.

12 - وكما ورد في التقارير السابقة، تم الالتزام بالكامل بجميع مبالغ التمويل التي تمت الموافقة عليها، وقدرها 2 150,4 مليون دولار. وقد أُغلقت جميع العقود وسُددت جميع المدفوعات، باستثناء الفواتير المتصلة بقضيتي التحكيم اللتين يجري النظر فيهما وما يرتبط بذلك من رسوم قانونية.

13 - وظلت التكلفة النهائية المقدرة لإنجاز المشروع دون تغير عند مبلغ 2 150,4 مليون دولار. وفي 30 حزيران/يونيه 2020، بلغت النفقات التراكمية المتكبدة 2 150,4 مليون دولار، مما يعني أن نسبة 100 في المائة من التكاليف المقدرة للإنجاز تم إنفاقها ورصدها. ويرد في الجدول 4 موجز لأحدث البيانات عن حالة النفقات والاحتياجات المتبقية.

الجدول 4

نفقات مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر واحتياجاته حتى الإنجاز، في 30 حزيران/يونيه 2020

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاحتياجات المتبقية		النفقات	البيان
المجموع	الأول/ديسمبر 2020	منذ بدء المشروع حتى حزيران/يونيه 2020	
مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر			
168 828,5	–	168 828,5	الخدمات التعاقدية لإعداد التصاميم
33 806,0	–	33 806,0	تكاليف موظفي مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر
15 903,5	–	15 903,5	تكاليف موظفي الدعم
18 003,5	–	18 003,5	التكاليف التشغيلية والتكاليف الأخرى
56 172,7	–	56 172,7	الخبراء الاستشاريون لإدارة البرامج وغيرهم من الخبراء الاستشاريين
1 414 348,8	–	1 414 348,8	التشييد وما قبل التشييد
554 600,8	–	554 600,8	تكاليف المباني المؤقتة (بما في ذلك الإيجار)
2 261 663,8	–	2 261 663,8	المجموع الفرعي
9 204,0	–	9 204,0	تسويات الفترات السابقة
2 270 867,8	–	2 270 867,8	نفقات المشروع بعد التسويات
(230 119,1)	(2 962,8)	(227 156,3)	الوفورات الناشئة عن إلغاء التزامات
6 401,3	(287,2)	6 688,5	النفقات القانونية لقضيتي التحكيم
3 250,0	3 250,0		المسؤولية عن القرارات المتعلقة بقضيتي التحكيم
2 050 400,0	–	2 050 400,0	المجموع الفرعي
100 000,0	–	100 000,0	مشروع تعزيز النظم الأمنية
2 150 400,0	–	2 150 400,0	مجموع نفقات مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر

14 - بلغ مجموع النفقات القانونية المترتبة المتعلقة بقضيتي التحكيم حتى الآن ما قدره 6 688 500 دولار. وبناء على تقديرات مكتب الشؤون القانونية، يجب رصد مبلغ إضافي قدره 261 800 دولار في الفترة من تموز/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر 2020، على أن يقابله سداد مبلغ صافيه 550 000 دولار لتغطية الرسوم القانونية المرتبطة بإحدى القضيتين، ليلعب مجموع التكلفة القانونية الإجمالية المقدرة 6 401 300 دولار. وحسب القرار الذي اتخذته هيئة التحكيم في الآونة الأخيرة بشأن المرحلة الأولى من قضية التحكيم الثانية، يتعين على الأمم المتحدة أن تدفع نحو 3,25 ملايين دولار لشركة سكانسكا، يتم تمويلها من تصفية الالتزامات المحتفظ بها ريثما يتم البت في جميع الإجراءات القانونية.

15 - ولا يمكن تحديد الرصيد غير المستخدم النهائي للمشروع إلا بعد الانتهاء من عمليات التفاوضي وتسوية جميع الالتزامات. وحينئذ، سيقدم الأمين العام تقريراً عن الرصيد النهائي، وسيعرض مقترحات لكي توافق عليها الجمعية العامة فيما يتعلق بإعادة الرصيد المتبقي النهائي إلى الدول الأعضاء.

16 - ولم تتغير الاحتياجات الموحدة النهائية للمخطط العام لتجديد مباني المقر البالغ قدرها 2 305,1 ملايين دولار، أو 2 309,3 ملايين دولار إذا أخذ الجزء الممول من حساب دعم عمليات حفظ السلام في الحسبان. وترد التفاصيل ذات الصلة في الجدول 5.

الجدول 5

النفقات الموحدة حتى 30 حزيران/يونيه 2020 والاحتياجات المتوقعة حتى كانون الأول/ديسمبر 2020

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

منذ بدء المشروع حتى من تموز/يوليه إلى كانون حزيران/يونيه 2020 الأول/ديسمبر 2020 المجموع		
تكاليف المشروع		
2 050,4	–	2 050,4
100,0	–	100,0
2 150,4	–	2 150,4
التكاليف الخارجة عن المشروع		
139,7	–	139,7
15,0	–	15,0
154,7	–	154,7
2 305,1	–	2 305,1
4,2	–	4,2
2 309,3	–	2 309,3

17 - وقد تم استكمال البيانات المالية المتعلقة بنفقات الفترة المالية 2019 وتوحيدها ووضعها في صيغتها النهائية في آذار/مارس 2020، باتباع أساليب الإبلاغ المالي المعمول بها، امتثالاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وسيتوقف الإغلاق المالي لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر على قضيتي التحكيم الجاريتين.

سادسا - التحكيم

18 - لا تزال المنظمة طرفاً في الإجراءات المتعلقة بقضيتي تحكيم مع شركة سكانسكا القائمة على إدارة أعمال التشييد في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر. وقد نشأت الإجراءات في كل من القضيتين عن دعوى رفعها ضد شركة سكانسكا طرف متعاقد معها من الباطن.

19 - ونشأت قضية التحكيم الأولى عن دعوى تحكيم ضد شركة سكانسكا رفعها المتعاقد معها من الباطن لإنجاز الأعمال الكهربائية وادعى فيها استحقاقه عشرات الملايين من الدولارات لقاء الأشغال التي قام بها في إطار عدة عقود مبرمة مع شركة سكانسكا ضمن المخطط العام لتجديد مباني المقر. ورغم أن شركة سكانسكا رفضت ادعاءات المتعاقد معها من الباطن جملة وتفصيلاً، فإنها ادعت أن المسؤولية عن

تسديد أي مبالغ إضافية للمتعاقد معها من الباطن، إن ثبتت، ينبغي أن تؤول إلى الأمم المتحدة. وطعنت الأمم المتحدة في ما طالبت به شركة سكانسكا من حقوق بموجب العقود ذات الصلة، وهذه المنازعة معروضة حالياً على هيئة تحكيم على نحو ما تمليه أحكام تلك العقود. وكان مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر يتألف من عدة مشاريع فرعية. وقام المتعاقد من الباطن مع شركة سكانسكا لإنجاز الأعمال الكهربائية، الذي هو طرف في قضية التحكيم بين شركة سكانسكا والأمم المتحدة، بتنفيذ أشغال متعلقة ببعض المشاريع الفرعية، لا بجمعها. وقد أبرم لكل مشروع من المشاريع الفرعية اتفاق خاص لإدارة التشييد بين الأمم المتحدة وشركة سكانسكا. وفي محاولة لتيسير عملية التحكيم، قررت الهيئة تقسيم الدعوى إلى ثلاث مراحل متتالية منفصلة، حيث تخصص مرحلة واحدة لكل مشروع من المشاريع الفرعية الثلاثة التي تشكل موضوع التحكيم وهي: (أ) المشروع الفرعي للأمانة العامة؛ و (ب) المشروع الفرعي لمبنى المؤتمرات؛ و (ج) مشاريع فرعية مختلفة للبنى التحتية الأخرى (مثل نظام الإنذار بالحرائق وشبكة توزيع الطاقة في الطوابق السفلية). وعُقدت الجلسة الرئيسية المتعلقة بالمرحلة الأولى من التحكيم في حزيران/يونيه 2019. وأصدرت الهيئة قراراً نهائياً في تموز/يوليه 2020 بشأن تلك المرحلة، يتعلق بالمشروع الفرعي للأمانة العامة. ومن المبلغ الذي قدره نحو 17 مليون دولار الذي كان موضوع النظر أصلاً أثناء المرحلة الأولى، إلى جانب التكاليف الإضافية التي تتجاوز 12 مليون دولار، والتي طالبت بها شركة سكانسكا والجهة المتعاقدة معها من الباطن لهذه المرحلة، قررت المحكمة أن الأمم المتحدة مطالبة بدفع مبلغ قدره نحو 3,25 ملايين دولار لشركة سكانسكا. ويقوم مكتب الشؤون القانونية بالعمل مع محامين خارجيين لتقييم الالتزام المالي الإجمالي الواقع على المنظمة الذي يحتمل أن ينشأ عن المرحلتين المتتبعيتين، بالنظر إلى تعليق هيئة التحكيم للمرحلة الأولى. ومن الصعب في الوقت الحالي تقدير النفقات اللازمة لأتباع المحامين ونفقات التحكيم، إلا أن من غير المتوقع أن تتجاوز تلك النفقات مبلغ 550 000 دولار للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

20 - ونشأت قضية التحكيم الثانية عن دعوى تحكيم ضد شركة سكانسكا رفعها المتعاقد معها من الباطن لإنجاز النظم الميكانيكية، وادعى فيها استحقاقه ما يزيد عن 4 ملايين دولار لقاء الأشغال التي قام بها في إطار عقود مبرمة مع شركة سكانسكا ضمن المخطط العام لتجديد مباني المقر. ورغم أن شركة سكانسكا رفضت ادعاءات المتعاقد من الباطن، فإنها ادعت أن المسؤولية عن تسديد أي مبالغ إضافية للمتعاقد معها من الباطن، إن ثبتت، ينبغي أن تؤول إلى الأمم المتحدة. وطعنت الأمم المتحدة في ما طالبت به شركة سكانسكا من حقوق بموجب العقود ذات الصلة. وبدأت الإجراءات الرسمية أمام هيئة التحكيم في عام 2018. وعُقدت الجلسة الرئيسية في تشرين الأول/أكتوبر 2019، وأصدرت هيئة التحكيم قرارها النهائي في أواخر نيسان/أبريل 2020. ورفضت الهيئة جميع المطالبات الموضوعية التي تقدمت بها شركة سكانسكا. وحسب قرار التحكيم، يتعين على شركة سكانسكا أن تسدد نحو 550 000 دولار من التكاليف التي تكبدتها الأمم المتحدة في التقاضي بشأن تلك المطالبات.

سابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

21 - يُطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علماً بهذا التقرير.

المرفق

حالة تنفيذ التوصيات المتبقية

الرقم	التقرير المرجعي	موجز التوصية	حالة تنفيذها
1	A/68/5 (Vol. V) الفقرة 77	أوصى المجلس الإدارة باعتماد استراتيجية للاستثمار في الأصول طيلة مدة وجودها وتقييم خيارات محددة التكاليف لصيانة مباني المقر طوال فترة حياتها.	تواصل الإدارة تنفيذ الاستعراض الاستراتيجي للمرافق، الذي سيقدم تقرير مستكمل بشأنه إلى الجمعية العامة. بيد أن الإدارة قدمت بالفعل ثلاثة تقارير عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق إلى الجمعية العامة، التي وافقت على أربعة مشاريع تشييد مرافق انبثقت عنها. ويدل ذلك على التزام الدول الأعضاء بالاستعراض الاستراتيجي للمرافق. وقد طلبت الإدارة إغلاق هذه التوصية.
2	A/70/5 (Vol. V) الفقرة 17 (ج)	أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بالتعجيل في إغلاق عقود المخطط العام المتبقية لتعزيز اليقين إزاء تكاليف المشروع النهائية وتحديث أي وفورات محتملة.	تشير الإدارة إلى أن جميع الأعمال المقررة في المخطط العام لتجديد مباني المقر أنجزت، وأن جميع العقود أُغلقت، وأن المدفوعات انتهت، باستثناء الفواتير المتصلة بقضيتي التحكيم الجاريتين والرسوم القانونية المرتبطة بهما. وتطبق التعليقات التي أدلى بها بشأن التوصية رقم 3 أيضاً على هذه التوصية، التي تعتبر الآن زائدة عن الحاجة. وقد طلبت الإدارة إغلاق هذه التوصية، على أن تظل التوصية رقم 3 مفتوحة إلى حين انتهاء قضيتي التحكيم.
3	A/70/5 (Vol. V) الفقرة 17 (د)	أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بالإبلاغ عن كامل مبلغ أي وفورات تنشأ عن إغلاق العقود والأخذ باليات حوكمة مناسبة لتحديد الطريقة التي يمكن بها استخدام هذه الوفورات، بما في ذلك النظر تحديداً في إعادة الوفورات إلى الدول الأعضاء.	لا تزال إحدى قضيتي التحكيم جارية، على النحو المبين في الفرع سادساً من هذا التقرير. ولا يمكن تحديد الرصيد النهائي غير المستخدم للمشروع إلا بعد الانتهاء من إجراءات التقاضي وتسوية جميع الالتزامات.
4	A/72/5 (Vol. V) الفقرة 69	أوصى المجلس الإدارة باتخاذ خطوات لتعزيز إجراءات الرقابة الداخلية لحماية الأصول ولتسجيلها ورصدها بصورة سليمة.	في إطار جهود الإصلاح الإداري التي بذلها الأمين العام في عام 2019، عممت دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات على جميع كيانات الأمانة العامة إطار أداء شامل لإدارة الأصول يتناول توصية المجلس. وقد طلبت الإدارة إغلاق هذه التوصية.
5	A/73/5 (Vol. V) الفقرة 15	أوصى المجلس بأن تستعرض الإدارة المنهجية المتبعة لإعداد التقديرات بهدف وضع معايير تتعلق بالطابع العام/المشترك للمصروفات بهدف كفاءة واقعية التقديرات المتصلة بالمشاريع.	أصدرت دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات توجيهات شاملة، تشمل كيفية تحديد معدلات الوحدات لمختلف بنود الميزانية ونماذج التكلفة القياسية، لكي تستخدمها جميع كيانات الأمانة العامة في وضع ميزانياتها السنوية المخصصة لصيانة المرافق. وقد طلبت الإدارة إغلاق هذه التوصية.

الرقم	التقرير المرجعي	موجز التوصية	حالة تنفيذها
6	A/73/5 (Vol. V)، الفقرة 65	أوصى المجلس بأن تستجلي الإدارة الفائدة من أداة متابعة استهلاك الطاقة والإبلاغ عنه وأبلغت والإبلاغ عنه فيما يتعلق برصد استهلاك الطاقة في الطوابق والمباني من أجل زيادة خفض استهلاك الطاقة حيثما أمكن ذلك. كما يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بالإبلاغ عن التخفيضات في استهلاك المياه كذلك.	استكشفت الإدارة فائدة أداة متابعة استهلاك الطاقة والإبلاغ عنه وأبلغت سابقاً عن استخدامها في رصد استهلاك الطاقة في مقر الأمم المتحدة. وقد ثبت أن تلك الأداة لها قدرات محدودة، وكما لوحظ سابقاً، لن يدعمها البائع في المستقبل. وترى الإدارة أنها نفذت التوصية المتعلقة باستكشاف استخدام الأداة لدعم خفض استهلاك الطاقة، التي تجاوزتها الأحداث الآن. وسيكون استبدال الأداة في نهاية المطاف بنظام معزز مشروعاً جديداً لا علاقة له بالمخطط العام لتجديد مباني المقر. وقد طلبت الإدارة إغلاق هذه التوصية.
7	A/73/5 (Vol. V)، الفقرة 70	أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بتحليل التعليقات الواردة على الاستقصاء على موقع iSeek (بشأن إمكانية الوصول) وبتخاذ التدابير التصحيحية.	توقفت الأشغال في مشاريع تيسير الوصول في نيويورك، التي تمر الآن بالمرحلة الأولى من خطة مدتها ثلاث سنوات تشكل جزءاً من برنامج عمل شعبة الإدارة، وذلك بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي تسببت في إغلاق المبنى. ومع ذلك، وبما أن ولاية نيويورك رفعت في الآونة الأخيرة القيود المفروضة على أشغال التشييد في مدينة نيويورك، يتم الآن تحديد مواعيد استئناف المشاريع المقررة لعام 2020 وفقاً لذلك. وليس من الواضح في هذا الوقت إن كان من الممكن إنجاز المشروع بحلول نهاية عام 2022 كما كان مقرراً في البداية. وستتوقف المواعيد على توافر التمويل وتطورات الجائحة.
			وتشير الإدارة إلى أن تنفيذ خطة السنوات الثلاث أخذ في الحسبان الردود الواردة على الدراسة الاستقصائية (المتعلقة بإمكانية الوصول) التي أجريت على الموقع الشبكي iSeek، وأن التعليقات ذات الصلة بالتوصية رقم 8 صالحة أيضاً لهذه التوصية. ولذلك طلبت الإدارة إغلاق هذه التوصية، على أن تظل التوصية رقم 8 مفتوحة إلى حين إنجاز خطة السنوات الثلاث.
8	A/73/5 (Vol. V)، الفقرة 71	أوصى المجلس بأن تدرس الإدارة متطلبات معايير قانون الولايات المتحدة للأمريكيين ذوي الإعاقة لعام 2010 فيما يتعلق بالتصميم الميسر للوصول وأن تتخذ تدريجياً الخطوات اللازمة نحو الامتثال لتلك المعايير بهدف كفاءة إمكانية الوصول لجميع الأفراد ذوي الإعاقة.	توقفت الأشغال في مشاريع تيسير الوصول في نيويورك، التي تمر الآن بالمرحلة الأولى من خطة مدتها ثلاث سنوات تشكل جزءاً من برنامج عمل شعبة الإدارة بسبب جائحة كوفيد-19، التي تسببت في إغلاق المبنى. ومع ذلك، وبما أن ولاية نيويورك رفعت في الآونة الأخيرة القيود المفروضة على أشغال التشييد في مدينة نيويورك، يتم الآن تحديد مواعيد استئناف المشاريع المقررة لعام 2020 وفقاً لذلك. وليس من الواضح في هذا الوقت إن كان من الممكن إنجاز المشروع بحلول نهاية عام 2022 كما كان مقرراً في البداية. وستتوقف المواعيد على توافر التمويل وتطورات الجائحة.

الرقم	التقرير المرجعي	موجز التوصية	حالة تنفيذها
9	A/73/5 (Vol. V)، الفقرة 84	أوصى المجلس بأن تتخذ الإدارة الترتيبات الكافية لتمويل تكاليف تشغيل وصيانة الأصول المنشأة نتيجة للهبّة المقدمة من اللجنة الأولمبية الدولية.	تكرر الإدارة أنها تعتبر أن هذه التوصية نفذت لأن ترتيبات التمويل وُضعت من أجل صيانة الأصول على المدى المتوسط حتى نهاية فترة صلاحيتها التي تشمل عام 2025. وستكون الترتيبات المتعلقة باستبدال المعدات وتحديثها وصيانتها بعد عام 2025 مشروعاً جديداً لا علاقة له بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، وسيتم تنسيقه مع اتحاد موظفي الأمم المتحدة ومجلس الأمم المتحدة للترفيه عن الموظفين في السنوات المقبلة. وقد كررت الإدارة طلبها بإغلاق هذه التوصية.